تنبيه لا يمتنع اتحاد الاثنين بان يكونا هناك شيئان فيصير الشيئان واحدا لا بطريق
الوجود لا اتصال بنبي كما اذا اجتمع الماءان فصارا ماء واحدا ولا جناعية كما اذا امتزج الماء وا
التراب فصار طينا او الكوز والفساد ماء والهواء طرا بالغليان هواء واحدا او
لا اشتغال الذي كلون الجسم من سواد او بياض فصار سوادا ابلونيات يصير احدهما الا
خر لما يعتد ابانه وذلك بوجهين الاول الاثنين سواء كانا ماهيتين او موجودين
منهما او من ماهية واحدة فلا تشترك بينهما ذاتي لا يعقل زوال ذاتي
خصوصية ما بها هو منهي زالت الخصوصية لم يبق ذلك الشيء واعترض
بانه ان كان الشخص لا لا بعض المشاخص وان كان تشبيها فليس او ضح من الدعوى
الذي لا يرفع الاثنينية في كون الاختلاف اذا اثبتا يمتنع الزوال و اتحاد الاثنين
الثاني ان الاثنين بعد الاتحاد ان كانا باقيين فهما اثنان لا واحد وان لم يبق
احدهما فقط كان هذا فناء لاحدهما وبقاء للاخر وان لم يبق شيء منهما كان
هذا فناء لهما وحدوث امر ثالث واما ما كان هذا اتحاد واعترض بانا لا نسلم لو
بقيا كانا اثنين لا واحدا وانما يلزم ذلك لو لم يتحدا بعد الى تقرير اخر
وانهما بعد الاتحاد ان كانا موجودين كانا اثنين لا محالة والا فاما ان يكون احدهما
فقط موجودا او لا يكون شيء منهما موجودا فكان هذا فناء لاحدهما وبقاء
للاخر وفناء لهما وحدوث امر ثالث واعترض بانا لا نسلم انهما لو كانا مو
جودين كانا اثنين لا واحدا وانما يلزم ذلك لو كانا موجودين بوجودين
يكون فناء لاحدهما وبقاء للاخر وغيرهما يكون فناء لهما وحدوث ثالث
واجيب عن هذا الدفع بانهما موجودين بوجود واحد هو بعينه الموجود في
الاثنين واحدا بل بالتعيين عن هذا المنع لا بان الحكم بامتناع اتحاد
الاثنين ضروري والمذكور في معرض الاستدلال تنبيه يزاد به بيان وتفصيل
والتنبيه بجاء دعوى الضرورة محل النزاع وبان امتناع اتحاد الوجود في
الاثنين امتناع اتحاد الاثنين على الاطلاق قوله والمعنى
خواص الكثرة التغاير والغيران عند مشايخنا موجودان جاز انفكاكهما

والجزء

والجزء مع الكل هو لا غيره وكذا الموصوف مع الصفة ولذا يصح ان يقال الدار غير زيد
وليس في الدار غير عشرة مع ان فيها الاجزاء والصفات ش وانه لا يتصور الا بين
متعدد وانما الخلاف في عكسه وهو ان التعدد هل يستلزم التغاير وعند التفريق
في اهل السنة لا ولذا قالوا الغيران موجودان جاز انفكاكهما بخرج المعدوم
وكذا المعدوم والموجود ومبناه على ان الثابت عندهم وجودي فلا ينفك
تضادهما ينصف به المعدوم واما التعليل بانه لا تمايز بين الاعدام بخرج
المعدوم وخرج الجزء مع الجزء وكذا الموصوف مع الموصوف الصفة لامتناع
الانفكاك وذلك لحصول الجسم زوال بعضها كونهما قديمين لا انهما ينفكان بل يوجد هذا
في حيز يوجد فيه الاخر وكذا الصفة المفارقة مع موصوفها سواء كان قديما او
حادثا لا انهما ينفكان بان يوجد الموصوف وينعدم الصفة بجواز الانفكاك اعم من
ان يكون بحسب الحيز او بحسب الوجود والعدم فلا حاجة الى التعميم بقولنا حيزا
او عدما على ما ذكره الشيخ وهذا التعميم يشعر بانه يكفي في التغاير الانفكاك من
جانب وان الصفة التي ليست غير الموصوف ولا غيره هي الصفة اللازمة
النفسية وقيل بل الصفة القديمة كعلم الصانع وقدرته بخلاف مثل سواد
الجسم وبياضه الا ان عدم تعدمها لو نفعي في التمثيل وهو ان قولنا ليس في الدار غير
زيد وليس فيها غير عشرة دراهم كلام صحيح لغة وعرفا مع ان في الدار اعضاء
زيد وصفاته وفي الكيس اجزاء العشرة واوصاف الدراهم لا نعرف بين الصفات المفا
رقة واللازمة ونقتضي ان لا يكون ثمة زيد بل سائر ما في الدار من الامتعة غير
زيد وفساده بين وكيف يخفى على احد ان المراد بهذا الكلام نفي انسان
غير زيد وعدم جزء فوق العشرة واعترض على نفي التغاير بين
جامع كان العالم والصانع متغايران اذ قد يجوز انفكاكهما لامتناع وجود
العالم بدون الصانع قوله فان قيل لا يكاد يرجع الى الانفكاك من جانب وقد
يوجد الجزء بدون الكل والموصوف بدون الصفة او من الجانبين والصانع مع العالم
اجيب بان المراد الانفكاك لا نفعد ولذا قيل الذات يصح ان يعلم احدهما ويجهل الاخر

Copyright © King Saud University